التأصيل لظاهرة التوصل في الأسماء العربية (*)

تحت إشراف

سعد سيد أحمد عبد الرحيم

محمد عيسوي

نسرين حسني عزت عبد العزيز

كلية الآداب جامعة القاهرة

الملخص

يسعى هذا البحث إلى تتبع الأصل المشتقة منه الكلمات المصنفة تحت باب الاسم المبدوءة بهمزة وصل في اللغة العربية؛ إذ يقتصر البدء بها على أسماء محددة سماعية لا يقاس عليها، وسبيل البحث في التأصيل لها تتبع أصولها في التراث اللغوي العربي ومقابلتها بنظائرها في اللغات السامية سعيًا إلى أمرين:

- الأول: التطلع إلى تحديد مدى أصالة الكلمات الثنائية في العربية المبدوءة بهمزة وصل.
- الثاني: محاولة الوقوف على أصل زيادة همزة الوصل في الأسماء العربية بالإفادة من الأصول السامية، وآراء النحاة واللغويين، القدماء منهم والمحدثين. وتلمس سبب عدها سماعية في الأسماء لا يقاس عليها.
- الثالث: محاولة الوقوف على أبواب الكلم التي تعد أصلا لظاهرة التوصل في اللغة العربية.

وتمثلت مادة البحث في الكلمات (اسم/ ابن/ ابنة/ امرؤ/ امرأة/ اثنان/ اثنتان/ است/ ايمن الله/ ايم الله) باعتبارها المزيدة بهمزة الوصل في العربية، وهي أسماء؛ وصولًا إلى الهدف من البحث.

تعتمد الدراسة على استقراء ظاهرة التوصل لدى النحاة واللغويين، ووصف ما لُوحظ؛ وذلك من خلال المنهج الوصفي.

الكلمات المفتاحية:

(ألف الوصل- همزة الوصل- اسم- ابن/ ابنة- امرؤ/ امرأة- اثنان/ اثنتان- است- ايمن الله/ ايم الله).

(*) التأصيل لظاهرة التوصل في الأسماء العربية، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، أبريل ٢٠٢٢، ص ص٦٧-١١٠.

Abstract :

This research paper strives to etymologically trace back the origin of the words classified under the section entitled the noun beginning with the /hamzat al-wasl/ 'the conjunctive *hamza* or the diacritic designating the glottal stop /?/ ء in Arabic'. This /hamzah/ is constrained to occur in the initial position of certain irregular nouns which have no rule to follow. To provide an etymologically authentic foundation, the present researcher traces back the origins of these words in the Arabic linguistic heritage and draws a comparison between these words and their cognates or equivalents in the Semitic languages, with a view to achieving two objectives:

- First: Determining the authenticity of the Arabic two-element words that begin with /hamzat al-wasl/.
- Second: Accounting for the addition of /hamzat al-wasl/ in Arabic nouns through reference to the Semitic origins of their cognates or equivalents and exploring the relevant views of Arabic grammarians and linguists, be ancient or modern. The present researcher discusses the reasons why /hamzat al-wasl/ is considered irregular in nouns which are not analogous to others.
- Third: Seeking to explore the types of words that are considered the origin of the connectivity phenomenon in Arabic.

  For achieving the purpose of this research, the data of this study draw on some Arabic words to which/*hamzat al-wasl*/ is attached in spite of the fact that they are nouns. To illustrate, these words are /*ism*/'name'-/*ibn*/'son'//*ibnah*/'daughter'–/*imr'u*/'a person'-/*imra'ah*/'a woman'-/*ithnaan*/'two male persons'-/*ithnataan*/ 'two female persons'-/*ist*/'backside'-*/aimunu llāhi/'I swear by Allah!'-/aimu llāhi/'*I swear by Allah!'.

The descriptive approach is adopted by the present study which relies on observing, describing and examining the linguistic phenomenon used by grammarians and linguists to facilitate and connect the pronunciation of consonant sounds at word initial positions.

Keywords:

/alif al-wasl ا/ 'the first Arabic letter when it is written without the diacritic designating the glottal stop' -/hamzat al-wasl/ 'the connective *hamza* or the diacritic designating the glottal stop: ء'-/*ism*/ 'name'-/*ibn*/ 'son'/ /*ibnah*/ 'daughter' –/*imr'u*/ 'a person' -/*imra'ah*/ 'a woman' -/*ithnaan*/ 'two male persons' -/*ithnataan*/ 'two female persons' -/*ist*/ 'backside' -*/aimunu llāhi/ 'I swear by Allah!' -/aimu llāhi/ '* I swear by Allah!.

الدراسة:

عدَّ سيبويه[1] الأسماء الثنائية قسما أصيلا قائما برأسه من الأسماء العربية، وخالفه في ذلك البعض منهم المبرد؛[2] إذ عدوها ثلاثية محذوفة أحد الأصول، في حين انتفت أصالة الثنائي في قسم الأفعال العربية؛ مما ترتب عليه تعليل إلحاق همزة الوصل ببعض الأسماء بِعَدِّها عوضًا عن المحذوف. فتُرى ما مدى دقة هذا القول؟ وما مدى صحة ذلك لدى اللغويين، من خلال أدلتهم التي استندوا إليها في تقرير ذلك التقسيم؟ ولِمَ زيدت همزة الوصل في بعض الأسماء الثنائية في اللغة العربية؟

لعل أول ما يستدعي الوقوف عليه هو: كيفية التلفظ بتلك الكلمات في العربية، وفي نظائرها السامية؛ وذلك ابتداء بكلمة (اِبْن) مع مقابلتها بنظائرها الساميات، وقد اقتضى ذلك بيان المؤنث كذلك، وبيان ذلك في الجدول التالي:

الجدول(١)يوضح صور كلمة(اِبْن)،و(بِنْت) في اللغات السامية.

الكلمة	الأكادية	العبرية	الآرامية	العربية الجنوبية	العربية الشمالية
اِبْن	Binu	bēn	brā	Sa.bn	ibnun
بِنْت	Bintu	baṯ	barṯā	bent	bintun

يتبين –من خلال هذا الجدول– أن كلمة (اِبْن) وردت في جميع الساميات ثنائية، وقد بدأت بالباء متحركة في كلٍّ من (الأكادية والعبرية)، في حين وردت ساكنة في كلٍّ من (الآرامية، والعربية الجنوبية) إلا أنها لم تبدأ على الرغم من ذلك بهمزة وصل كما وردت في العربية الشمالية، أما مؤنثها وهو كلمة (بِنْت) فقد توافقت صورتها في كلٍّ من (الأكادية والعربية الجنوبية والشمالية)، ولم ترد في أيٍّ من اللغات السامية على صورة كلمة (اِبْن) أو لم تبدأ بهمزة وصل حتى اللغة العربية الشمالية وردت بها بدون همزة وصل؛ مما يدعو إلى التساؤل عن سبب تفرد العربية الشمالية عن نظائرها الساميات بأمرين:

- الأول: استخدام صيغة صرفية مخالفة لكلمة (اِبْن).
- الثاني: البدء بهمزة وصل لاسم على غير قياس في الساميات.

ولعل هذا يستوجب التأصيل لمنشأ همزة الوصل في اللغة العربية، وبيان ذلك كالتالي:

منشأ همزة الوصل:

تطلق ظاهرة التوصل ويراد بها: "التغيُّر في أول الجملة لإمكان النطق بالساكن"،[٣] نحو: استخرج، فاتصلت الكلمة بهمزة الوصل لإمكان نطق الكلمة؛ حيث ترفض اللغة البدء بساكن.

لعل تتبعًا للظاهرة يُنيب عمَّا تكنيه من مظاهر تكشف خصيصة من خصائص العربية؛ أوضح المبرد مفهومه لهمزة الوصل بقوله:

> "وأما ألف الوصل فإنما هي همزة، كان الكلام بعدها لا يصلح ابتداؤه؛ لأن أوله ساكن ولا يقدر على ابتداء الساكن فزيدت هذه الهمزة ليوصل بها إلى الكلام بما بعدها، فإن كان قبلها كلام سقطت؛ لأن الذي قبلها معتَمد للساكن مغنٍ فلا وجه لدخولها، وكذلك إن تحرك الحرف الذي بعدها لعلة توجب ذلك سقطت الألف للاستغناء عنها بتحرك ما بعدها؛ لأن ابتداءه ممكن فإنما تدخل في الكلام للضرورة إليها".[٤] ٢/ ٨٥.

ولعل هذا ما قصد إليه كمال بشر حين قال:

> "إن هذا الصوت الذي يظهر في أول الكلمة نحو: "اضرب" و"استخراج"... إلخ...إنه -على فرض وقوعه- نوعٌ من التحريك الذي يسهل عملية النطق بالساكن...إذ إن هواءه يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهي الحنجرة...دعوا هذا "الصوت" الأول "همزة وصل"، إشارة إلى خاصَّة من خواصها، وهي وصل ما قبلها بما بعدها عند سقوطها."[٥] ١٠٩،١١٠.

"على أنه من الممكن القول بشيء من التساهل: إن هذا "الصُّوَيْت" كان في الأصل هو ذلك التحريك الذي أشرنا إليه. ولكن ربما بالغ بعض الناس في نطقه حتى قارب أن يكون همزة، أو أنه أصبح همزة محقَّقة"،[٦] وقد أكد الرضي وجود نحو هذا النطق بحرف

الوصل؛ حيث قال: "التوصُّل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس"،[٧] وهذا ما يُستدل عليه بقول سيبويه: "إنما هي ههنا كالهاء في (عه) فهي في هذا الطرف كالهاء في هذاك الطرف".[٨]

ولعل قول كمال بشر يدعو إلى تساؤلٍ: هل كانت اللغة العربية تبدأ بساكن في تاريخها القديم؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تستوجب أولًا عرض ما استدلّ به كمال بشر على صواب رأيه المتمثل في أن:

> "إمكانية الابتداء بالساكن في بعض اللغات الأخرى كالسريانية والعبرية مثلًا قد تؤخذ دليلًا جديدًا على احتمال خلو اللغة العربية من هذه الهمزة كذلك. وربما ينطبق هذا الأمر على هذه اللغة بصورة آكد في فتراتها التاريخية السابقة، حيث كان من الجائز الابتداء بالساكن في النطق آنذاك. ولعل مما يشير إلى صحة هذا الافتراض وقوع هذه الظاهرة... في اللغة السريانية (وربما في العبرية كذلك) وفي بعض اللهجات الحديثة كاللهجة اللبنانية... وإلى هذا الاتجاه الذي نتجه إليه ذهب أحد الدارسين المحدثين؛ حيث يقرر أن المرحلة "السابقة لهذه العربية الفصيحة كانت تجيز الابتداء بالساكن. والذي يقوي هذا الافتراض عندي قولهم: إن أمر الثلاثي في العربية همزته همزة وصل. والناطق المجيد لهذه البنية لا يحس بهذه الهمزة فلسانه ينطق بالضاد كما في كلمة اضرب (الأمر) قبل أن ينطلق بشيء اسمه الوصل. وإجادة النطق تستدعي محو هذه الألف إطلاقًا"،[٩] ص٧٢.

وعلى هذا جاء "نطق المغاربة في أيامنا هذه. فهم ينطقون بالساكن في أفعال الأمر الثلاثية"،[١٠] وهذا ينطبق على نطق كلٍّ من اللغتين الساميتين (الآرامية، والعربية الجنوبية) لكلمة (اِبْن)؛ حيث بدأت فيهما بساكن كما تبين في جدول رقم (١).

ولعل ذلك يدعو إلى تساؤلٍ: إذا كانت العربية تبدأ بساكن في سالف تاريخها فما سبب ذلك التغير؟ وما دعاها إلى اجتلاب حرف للوصل؟ ولماذا الهمزة دون غيرها من

الأصوات؟

نقل المبرد ما قصَّه سيبويه في ذلك:

"قَالَ سِيبَوَيْهِ: خرج الْخَلِيل يَوْمًا على أَصحابه فَقَالَ: كَيفَ تلفِظون بالباءِ من (اضربْ) وَالدَّال من (قدْ) وَمَا أَشبه ذَلِك من السواكن؟ فَقَالُوا: با، دَال، فَقَالَ: إِنَّما سمّيتم باسم الْحَرْف، وَلم تلفِظوا بِهِ، فَرَجَعُوا فِي ذَلِك إِليه فَقَالَ: أَرى -إِذا أَردتُ اللَّفْظ بِهِ- أَن أَزيد أَلف الْوَصْل فأَقول (اِبْ)، (اِدْ)، لأَن الْعَرَب إِذا أَرادت الِابْتِدَاء بساكن زَادَت أَلف الْوَصْل فَقَالَت: اِضربْ، اُقتلْ إِذا لم يكن سَبِيل إِلى أَن تبتدئ بساكن".[11]

فأوضح المبرد أن: "الْهمزَة الَّتِي تسمّى أَلف الْوَصْل... إِنَّما دخلت هَذِه الأَلف لسكون مَا بعْدهَا. لأَنَّك لَا تقدر على أَن تبتدئ بساكن"؛[12] وذلك "لتصل إلى التكلم"،[13] ولعل في قول الرضي ما يشير إلى إمكانية وجود ظاهرة البدء بساكن، واستدل عليها بما لاحظه في عصره في اللغة الفارسية؛ حيث قال:

"الأكثرون على أن الابتداء بالساكن متعذَّر، وذهب ابن جنى إلى أنه متعسر لا متعذر، وقال: يجيء ذلك في الفارسية نحو شْتَرْ وسْطَام، والظاهر أنه مستحيل ولا بدَّ من الابتداء بمتحرك، ولما كان ذلك في شْتَرْ وسْطَام **في غاية الخفاء** كما ذكرنا **ظُنَّ أنه ابتدئ بالساكن**، بل هو معتمد قبل ذلك الساكن على حرف قريب من الهمزة مكسور، كما يُحَسُّ في نحو عمرو، وقفًا، بتحريك الساكن الأول بكسرة خفية، وللطف الاعتماد لا يتبين"؛[14] ٢/ ٢٥١

ذلك لأن "التوصل إلى الابتداء بالساكن بهمزة خفية مكسورة من طبيعة النفس"؛[15] وهو ما يؤيده كمال بشر، ولعل ذلك النطق الذي أشار إليه بين طبقة المثقفين منبعه تواتر التلقين الشفهي لنطق القرآن الكريم؛ إذ حافظ على النطق الفصيح لأصوات العربية؛ مما يدعو إلى تساؤل: ترى ما العلة الفسيولوجية لامتناع البدء بساكن في اللسان العربي؟

فسَّرت كوثر الخولي ذلك قائلة:

"لا يمكننا النطق بحرف بعده إلا بالتباعد عن هذا الساكن، وهذا يعني

علميًّا تحريك الساكن...ولذلك نقول: الحركة فاصلة وواصلة...الحركة تفتقر دائمًا إلى مخرج حرف محقق، يصطدم القارئ فيه، ثم يتباعد عنه إلى مخرج أصل الحركات...ومن أجل هذا اجتُلِبتْ همزة الوصل، قبل كل كلمة تأتي وأولها حرف ساكن، لاستخدام مخرج أقصى الحلق كمعتمد أو مخرج...وكانت همزة الوصل زائدة دائمًا، لأنها تُجلب لمهمة، هي (الحركة) التي تحملها".[١٦] ٢/ ١٤١.

ولعل هذا التفسير يحيل إلى تساؤل آخر: ما سببُ الاعتماد على مخرج الهمزة دون غيرها من مخارج الحروف العربية؟

إن "الهمزة يصوَّت بها عند النطق، أي يعلو بها الصوتُ من قوة جهرها نتيجةً لقوة انضغاط مخرجها مع قربه الشديد من الحنجرة"،[١٧] فتخرج بصوت قوي مجهور يمتنع النفَس من الجري معها؛ فلما كانت الحركة تحتاج إلى موضعٍ لتعتمد عليه بالاصطدام فيه، ثم تتباعد عنه لإصدار الحركة، وكانت الحنجرة هي أبعد موضع لمخارج الحروف، والهمزة هي الصوت الذي يمكن إصداره من هذا الموضع إلى جانب ما بها من تصويت عند النطق؛ كانت الهمزة معتمد لحركة حرف الوصل، ولعل ذلك يُفسره ما نعتها به الخليل (سلم اللسان)،[١٨] فهي السلم الذي يُصَعد عليه للارتفاع إلى مخارج اللسان، وهذا فرض فرضته علينا طبيعة خلق الجهاز الصوتي للإنسان، ولا تدخُّل فيه، كما أن "هذا الأمر لا تنفرد به العربية، وقديمًا أيضًا جعل الرضي التوصيل إلى الابتداء بالساكن بهمزة الوصل من طبيعة النفْس وهواها".[١٩]

ولعل هذا يدعو إلى تساؤل: ما مواضع همزة الوصل؟ وما سبب اختصاصها بتلك المواضع؟

مواضع همزة الوصل في الكلم:

حدد المبرد مواضع همزة الوصل بوصف دقيق؛ إذ قال: "فأما الهمزة التي تسمَّى ألف الوصل فموضعها الفعل، وتلحق من الأسماء أسماء بعينها مختلة، والمصادر التي أفعالها فيها ألف الوصل".[٢٠] من هذا النص يتبين أن همزة الوصل تلحق الكلمات على الترتيب التالي:

أولًا: الأفعال-في الأصل-وكذلك مصادرها؛ مما يشير إلى أن الإلحاق يتم بصورة مطردة.

ثانيًا: الأسماء، إلا أن الإلحاق ليس أصلًا في الأسماء، ولا يطَّرد؛ ولذلك عبَّر عنه بقوله: (مختلَّة).

ولعل هذا يحيل إلى تساؤل: تُرى ما سبب إلحاق همزة الوصل بالأفعال باطِّراد؟

أولًا: همزة الوصل في الأفعال:

يقول المبرد معلِّلا لإلحاق همزة الوصل بالأفعال: "ألف الوصل...حقها الأفعال لتصرف الأفعال، وأنها تقع مسكنة الأوائل في مواضع إسكان ضرورة لا محالة"،[٢١] وذلك "لأنه يعرض فيها ما يوجب سكون أولها فيحتاج إلى ألف للتوصل إلى النطق بالساكن"؛[٢٢] فتصريف الفعل يستدعي بعض التغييرات، التي تؤدي إلى تسكين فاء المضارع يتبعه فيها الأمر، فيتجاوز المضارع ذلك بأحرف المضارعة، في حين يظل التسكين في الأمر فيستدعي التغيُّر الذي يختلف في الأفعال بحسب التجرد والزيادة؛ ولعل ما يتصل من الأفعال بالأسماء المبدوءة بهمزة وصل الفعل الثلاثي المجرد؛ إذ يجوز دخول همزة الوصل عليه.[٢٣]

قد يُظن في حذف حرف المضارعة دليل على إمكان الابتداء بالساكن قديمًا، وعده من أصول العربية، والرد على ذلك يتمثل في أن "من الأصول التي ذكرها النحويون أن الأصل في فعل الأمر أن يكون باللام؛ لأن **الأمر معنى من المعاني التي تؤدى بالحرف**، فقولنا: اضربْ، أصله: لتضرب...ثم حُذفت حروف المضارعة؛ لأن المواجهة تغني عن حرف الخطاب، ولئلا يشبه لفظُ الأمر لفظَ الخبر. لكن المبرد أجاز مجيء الفعل للمخاطب باللام على الأصل، فقال: "ولو كانت للمخاطب لكان جيدًا على الأصل، وإن كان في ذلك أكثر **لاستغنائهم بقولهم افعل** عن لتفعل".[٢٤] ومن شواهد ذلك قراءة (فلتفرحوا) في قوله تعالى: {فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا(٥٨)} يونس. قال المبرد عن هذه القراءة: "فهذا مجزوم جزمته اللام، وجاءت هذه القراءة على أصل الأمر".[٢٥] فلما كان الأمر يقع في الحال أو الاستقبال، واستخدمت صيغة المضارع للدلالة عليه مع سبقها بلام تدل على الأمر، وكانت **اللغة تميل إلى تيسير ما شاع استخدامه**؛ أمكن اختزال لام الأمر وحرف المضارعة

بحذفهما؛ مما أدى إلى البدء بساكن في مرحلة ما، وهو ما تتبيَّن أصالته في الساميات الأخرى، ثم تغير ليناسب طبيعة العربية؛ فاستُدعت همزة للتوصل إلى النطق بالساكن الواقع أول الكلمة؛ وصولًا إلى التعبير عن صيغة الأمر؛ **فكان أصل ظاهرة التوصل بذلك هو الحاجة للتعبير عن صيغة الأمر وهو أمر دلالي**، وتبعه التغيير في الكلمة ليُفصح النطق عن مكنون الدلالة؛ فكانت هذه الدلالة سببًا في ظهور (ظاهرة التوصل)، "ويتضح من ذلك أن العربية، لما لم تكتفِ بصيغ قليلة، مثل سائر اللغات السامية، كانت تميل إلى كثرة الأشكال، والتفنن في الصيغ الكثيرة... وبعضها اقترحته العربية وحدها"،[٢٦] ويرجع السبب في ذلك إلى "ميل العربية إلى التحديد والتقييد".[٢٧]

بناء على ما تقدم من **القول** بأن **أصل ظاهرة التوصل هو الحاجة إلى الدلالة على فعل الأمر من مضارع الثلاثي المجرد**، يفرض هذا التساؤل نفسه: تُرى ما علة وجود أسماء في العربية مبدوءة بهمزة وصل؟ وهل من قاعدةٍ للأسماء يمكن اطّرادها؟

ثانيًا: همزة الوصل في الأسماء:

انفرد المبرد في هذه المسألة برأي مفاده أن هناك أسماء:

> "بُنيت على سكون أوائلها؛ فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها، وألف الوصل ليست بأصل في الأسماء...فلا يلحقها ذلك إلا أن تكون منقوصة، فتكون قد زالت عن أصل بنائها؛ فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال؛ لأنها قد أشبهتها في النقص والانتقال... فإنما لحقت ألف الوصل هذا الاسم لهذا الانتقال والتغيير".[٢٨] ١/ ٣٦٢،٣٦٣.

ولعل هذا يستدعي تساؤلًا: ما سبب نقص تلك الأسماء؟ وما عدة حروفها؟

إن الحديث عن همزة الوصل يقتضي تحديد الاسم المسبق بهمزة الوصل من حيث العدد، وفي ذلك يقول المبرد: "اعلم أن ما جاء من الأسماء على حرفين قليل؛ لأن الثلاثة أقل الأصول، فيكرهون الحذف منها إلا فيما آخره حرف خفي أو حرف لين، فإنهم يستثقلون في ذلك الحركات"،[٢٩] فلا يقل عدد الأحرف عن حرفين؛ حيث " لا يكون اسم على حرفين أحدهما حرف لين؛ لأن التنوين يذهبه فيبقى على حرف"،[٣٠] وما يُحذف من "الأسماء المحذوف منها لا يكون ما حذف إلا حرف لين، أو حرفًا خفيًّا كحرف اللين؛

نحو الهاء، والنون أو يكون مضاعفًا فيستثقل فيه التضعيف فيحذف، فما لم يكن على هذا الشرط الذي ذكرناه لم يحذف منه شيء؛ لأنه لا سبيل إلى حذفه"،[٣١] فإن خُتم الاسم بحرف خفي، أو بحرف مضعَّف يُنقص؛ فالخفي يذهب ويختفي في النطق، واللين يُذهبه التنوين، والمضعَّف يصعب تحقيق النطق به، فإذا حُذف يبقى الاسم على حرفين، وقد تمثلت هذه الأسماء في الأنواع التالية:

النوع الأول: يتمثل في: (أسماء كان أصلها الإضافة؛ لأن **رواجعها فيه خاصة**[٣٢]): وذكر المبرد أن هذه الأسماء تتمثل في ستةٍ وهي:

> "أخوك...وأبوك، وفو زيد، وحموك، وهنوك في بعض اللغات؛ لأنها في الإفراد أب، وأخ، وهنّ، وحم. فهذه أسماء كان أصلها الإضافة؛ لأن رواجعها فيه خاصة. فأما فوك فإنما حذفوا لامه لموضع الإضافة، ثم أبدلوا منها في الإفراد الميم لقرب المخرجين، فقالوا فم كما ترى، لا يكون في الإفراد غيره"،[٣٣] ١/ ٣٧٥.

وقال "أما أب، وأخ فلم يسكنوا أوائلها لئلا تدخل ألف الوصل وهي همزة على الهمزة التي في أوائلها فيصير إلى اعتلال ثان"،[٣٤] ولعل تعليل المبرد لامتناع دخول همزة الوصل في كل من (أب، وأخ) يدعو إلى تساؤل: لِمَ علل لامتناع دخول همزة الوصل في كل منهما في حين لم يُعلل امتناع دخولها في كل من (فو، ذو، هن، حم)؟

يبدو أن المبرد تأثر في **تخصيص سبب لكل من (أب، وأخ)** بالتعليل الوارد لبعض النحاة بِعدِّه علة للتوصل في الأسماء المبدوءة بهمزة الوصل، ويوضحه قول السيرافي: "وإنما دخلت هذه الأسماءَ ألفاتُ الوصل؛ لأنها أسماء معتلة سقط أواخرها للاعتلال، فسَكن أوائلها لتكون ألفات الوصل عوضًا مما سقط منها"،[٣٥] وتبعه ابن جني؛ حيث قال: "هذه الهمزة تُعاقِب اللام ولا تدخل من الأسماء إلا على المحذوفات"؛[٣٦] يقصد لام الكلمة. وعلى ذلك **يرجع السبب في امتناع دخول همزة الوصل في كل من (أب، وأخ)** إلى ذلك السبب المشترك بين الأسماء الستة، و**هو الإضافة،** وإلا فما علة تحريك فاء كل من (هن، وحم، وذو، وفو) وعدم بدئها بهمزة؟

النوع الثاني: يتمثل في مجموعة من الأسماء تشبه النوع الأول إلا أنها لم تستوجب

الإضافة كسابقتها؛ نحو: "(دم) فهو (فَعَل)...فدَم إنما هو مصدر...وأما (يَـد) فتقـديرها (فَعْل) ساكن العين... فأما (حِر) المرأة فتقديره: (فِعْـل)"؛[٣٧] فهـذه الأسـماء لم تسـتوجب الإضافة، وحُذفت لاماتها حيث جاءت معتلة، كما أن فاءها لم ترد همزات، وعـلى الـرغم من ذلك لم تُسكن فاؤها.

النوع الثالث: يتمثل في: أسماء تنتهي بهاء التأنيث:

> "فأما ما جاء على حرفين مما فيه هاء التأنيث فهو أكثر من ذا؛ نحو: سَنة، وشِية، وعِدة، وثُبَة، وقُلَة، ورِية. وذاك؛ لأن الهاء لما اتصـلت بـه قـوى فضارع ما كان على ثلاثة، وكان بالهاء أثبت من ابن، واسـت، واثنـين، لأن ألـف الوصـل يحـذفها الوصـل، ويحـذفها تحـرك مـا بعدها"؛[٣٨] ١/ ٣٧٧.

فامتنع تسكين فاء الاسم في هذا النوع كذلك من الأسماء، وعلل النحاة امتنـاع التسكين بكونه أثبت بتاء التأنيث.

النوع الرابع: يتمثل -كما ذكر المبرد- في أسماء: "بنيت على سكون أوائلها فدخلها ألف الوصل لسكون ما بعدها"؛[٣٩] نحو: اسم، وابن، واست؛ حيث لم يوضـح للتسـكين علة سوى أنها حالة من حالات بناء الأسماء محذوفة اللام، والتـي وقعـت عـلى حـرفين. ولعل تلك الأنواع-الآنفة الذكر-توضح أن لا علاقة بين حذف اللام وتسكين الفـاء؛ إذ حُذفت اللام من أسماء عدة، ولم يلازمها تسكين الفاء، وهـو مـا ذكـره سـيبويه؛ إذ قـال: "وإنما تكون في أسماء معلومة أسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام، وليست لها أسماء تَتْلَئِبُّ فيها كالأفعال، هكذا أجروا ذا في كلامهم".[٤٠]

إن التغيير الحادث في الأفعال المؤدي إلى دخول همزة الوصل ينتج عن توالي أربعـة أحرف متحركة؛ فيُسكن أحدها، إلا أن ذلك لم يتوالَ في أسـماء هـذا النـوع؛ حيـث جـاء التسكين في أسماء مكونة من ثلاثة أحرف محذوفة اللام، وإن كان المبرد قد أوضـح سـبب تسـكين فـاء هـذه الأسـماء قـائلًا: "فأمـا الأسـماء فـلا يلحقهَـا ذلـك، إلا أن تكـون منقوصة،[٤١] فتكون قد زالت عن أصل بنائها، فدخلها لذلك ما يدخل الأفعال؛ لأنهـا قـد أشبهتها في النقص والانتقال"،[٤٢] فهذا القول يدعو إلى تساؤل: إن كان سبب تسـكين فـاء

الأسماء النقص؛ فلِمَ لم تُسكن فاء الاسم في تلك الأنواع السابقة كذلك؟ وتُرى ماذا يعني بالانتقال؟ وهل من علاقة بين قوله: (الانتقال)، وقوله: (زالت عن أصل بنائها)، وقوله: (مختلة)؟

لقد اقتصر تسكين الفاء على أسماء بعينها لا يقاس عليها، والإجابة عن تلك التساؤلات تستوجب عرض رأي النحاة واللغويين في كلٍّ منها؛ فبيانها كالتالي:

لعل أول ما ينبغي بيانه للرد على تلك التساؤلات هو بيان دلالة كلمة (ابن) في اللغة العربية، والبيان كالتالي:

أولًا: أصل كلمة (ابن) في العربية:

تردد اللغويون في تحديد أصل لام كلمة (ابن) فيما إذا كانت واوية أو يائية؛ وعليه اختلفت دلالتها لدى كلٍّ منهم باختلاف الأصل الذي اُشتقت منه؛ حيث وردت آراؤهم كالتالي:

أولًا: اليائي: لفظ (ابن) "(أصله بَنَيٌ)، محركة"،[٤٣] وعُلل لذلك بأن "بَنَى يَبْنِي أكثر في كلامهم من يَبْنُو"،[٤٤] ويبدو اعتمادهم الشيوع دون التمييز الدلالي بين الواوي واليائي.

و"الأخفش يختار أن يكون المحذوف منه الياء...لأنها تثقل، قال: والدليل على ذلك أن يدًا قد أجمعوا على أن المحذوف منه الياء"؛[٤٥] لاعتماده القياس اللفظي القائم على الشيوع دون الاعتداد بالدلالة، أما قوله بالشيوع فيدحضه القول بثقل الياء؛ فالأكثر شيوعًا وحذفًا الواو لا الياء، وما شاع كان الأيسر نطقًا.

يتبين من ذلك أن **ترجيح اللغويين للأصل اليائي** في كلمة (ابن) **قائم على قياس لفظي أساسه الشيوع**، ولكن تُرى ما الأساس القائم عليه الترجيح للأصل الواوي لدى مؤيديه؟

ثانيًا: الأصل الواوي: جاء لفظ (ابن) ذا أصل واوي إذ قيل: "أو أصله (بنو)، والذاهب منه واو كما ذهب من أب وأخ لأنك تقول في مؤنثه بنت وأخت ولم نر هذه الهاء تلحق مؤنثًا إلا ومذكره محذوف الواو، يدّلك على ذلك أخوات"،[٤٦] وبهذا يتبين أن هذا الرأي قائم على أساس قياس لفظي يرتبط بالشيوع مع اختلاف الكلمات المقيس عليها،

ولا تمييز فيه للجانب الدلالي كاليائي، في حين "قال الزجاج: **ابْنٌ كان في الأصل بِنَا أو بَنَوٌ**، والألف ألف وصل في الابن، يقال ابنٌ بَيِّنُ! البُنُوَّة، قال: ويحتمل أن يكون أصله بَنَيا، والذين قالوا بَنُونَ كأنهم جمعوا: بِنَا وبَنُونَ"،[٤٧] ويتماثل هذا الأصل مع النطق الأكادي (binu)؛ فهو بذلك يشير إلى الأصل السامي، وإلى جذر الكلمة في العربية في آنٍ، إلا أن الأخفش يرد على ذلك قائلًا: "البُنُوَّة ليس بشاهد قاطع للواو لأنهم يقولون الفُتُوَّة والتثنية فَتَيان".[٤٨]

وبناءً على التمييز بين الأصل الواوي واليائي لكلمة (اِبْن) القائم على القياس اللفظي يخلص الزبيدي إلى أن: "اِبْن يجوز أن يكون المحذوف منه الواو والياء وهما عندنا متساويان".[٤٩]

ولعل تحديد اللغويين لأصل لام (ابن) يحيل إلى تساؤل: تُرى هل من اختلاف في الدلالة بين كلٍّ من (بنى يبني)، و(بنا يبنو)؟

التمييز الدلالي بين الأصل الواوي واليائي:

أولًا: باب (فَعَلَ يَفْعِل): (بَنَى يَبْنِي) "(الابْنُ)، بالكسر: (الوَلَد). (سُمي به لكونه بناء للأب، فإن الأب هو الذي بَناهُ وجعله اللهُ بِنَاء في إيجاده"،[٥٠] وذكر روسلر أن كلمة "بِـُن" في النوميدية تفيد دلالة "بيت" في الساميات، في حين اشتقت منها الساميات ما يفيد:

> "الاتصال الجنسي بالمرأة والإنجاب منها. ونجد كلا المعنيين في المادة العربية "بني": بنى البيت، بنى بالمرأة، فكأن الفعل العربي "بنى" ضم المعنيين: بناء البيت، والبناء بالمرأة أي الدخول بها والإنجاب"،[٥١] ص١٣٦.

وبهذا يعزو روسلر دلالة البناء بالمرأة إلى الجذر اليائي (بنى يبني).

ثانيًا: باب (فَعَلَ يَفْعُلُ): (بَنَا يَبْنُو):

"بَنَا في الشرَف يَبْنُو؛ وعلى هذا تُؤُوِّلَ قول الحطيئة:

أَولَئِكَ قومٌ إنْ بَنَوا أَحْسنُوا البُنا

قال ابن سيده: قالوا إنه جمع بُنْوَة أو بِنْوَة؛ قال الأصمعي: أنشدت أعرابيًا هذا البيت أحسنوا البِنا، فقال: أي بُنا أحسنوا البُنَا، أراد بالأول أي بُنَيّ. والابن: الولد، ولامه في الأصل منقلبة عن واو عند بعضهم كأنه من هذا"،[٥٢] ١٤/ ٨٩.

وروي عن ابن جني أن "بَنى يَبْنِي فِي البِناء **وبَنا يَبْنُو في الشرَف** والبِنْيَة فِي **الحَسَب** على لفظ البِنْية في البُنْيا"،[٥٣] وقال "وسمعت أبا أحمدَ يقول: بنَا يبنُو، من **المجد**، وبنَى يبنْي، من البناء"،[٥٤] و"زيادة قوية تنشأ للشيء **فتقيمه وتنصبه أو تعظمه وتمد جرمه**...**الابن** (وأصله بَنَو أو بَنَى) إذ هو **امتداد لأبيه ناشئ منه يمد ذريته ويقيمها**".[٥٥]

لعل قوله (**الشرف**)، و(**المجد**)، و(**الحَسَب**) دلَّ على **الجانب الاجتماعي** في إطلاق لفظ (الابن) على من **ارتفع** ذكر أبيه بنسبته إليه بين الناس، وصار أبوه معروفًا، ويكون ذلك عند العربي في حالتين:

- إما أن يكون بالزواج من (امرأة شريفة)، فيصير شرفًا للأب ذكر هذا النسب، فيُرفع بين الناس ذكر اسمه مقترنًا باسم أبيه لشرف نسبه.
- وإما أن يكون الابن من (أمة) إلا أن الابن خلد مجدًا لقبيلته فيفخر به أبوه، ويرفعه ذكر نسبته إليه بين الناس؛ فمن ثَم يكون شرفًا لأهله.

وبهذا الأساس الدلالي في التمييز بين (بنى يبني)، و(بنى يبنو) يتبين أن الثاني أقرب من الأول في الدلالة، وإن كان الأول لا يبتعد عن المعنى كذلك، إلا أنه للبناء أنسب منه إلى البنوة.

الصيغة الصرفية لكلمة (اِبْن):

أما صيغته الصرفية فتقدر "من الفعل فَعَل بالتحريك، لأن (ج أَبْناء) مثل جَمَل وأَجْمال،...تقول في جمعه بَنُون، بفتح الباء"،[٥٦] و"قال الزجاج: "الذين قَالوا بَنُونَ كأنهم جمعوا: بِنَا وبَنُونَ"،[٥٧] وأوضح برجشتراسر أن "جمع ابن بَنون بالفتحة بدل الكسرة، وهذا الإبدال قديم سامي الأصل، فنجده في العبرية أيضًا، فالجمع فيها bānïm"؛[٥٨] وبناءً على صورة الجمع (بنون) يمكن القول بأن كلمة (اِبْن) المفردة قد تغير لفظها عن نظائرها السامية؛ ومن ثَم عُدَّ الجمع (بَنُون) ملحقًا بالجمع المذكر السالم، لأنه ليس من لفظ مفرده،

وهذا مما يؤكد ما ذهب إليه المبرد من أن كلمة (اِبْن) قد زَالَت عَن أَصل بنائها، وبذلك أشبهت الأفعال في الانتقال.

المصدر:

ورد أن "(الاسم البُنُوَّةُ)، بالضم. وقال الليث: البُنُوَّةُ مصدر الابن. يقال: ابنٌ بَيِّنُ البُنُوَّةِ"،[٥٩] ولعل ذلك دليل آخر يوثق القول بأن أصل كلمة (اِبْن) قد انتقل عن (بِنَا) كما ذكر الزجاج، ووافق الساميات الأخرى.

المؤنث (اِبْنَة):

نقلت كتب اللغة قول:

"سيبويه: (ألحقوا ابْنا الهاء فقالوا: ابْنَةٌ)، قال: (وأما بِنْتٌ فليس على ابن وإنما هي صفة)؛ كذا في النسخ والصواب صيغة؛ (على حدة ألحقوها الياء للإلحاق ثم أبدلوا التاء منها)، وقيل إنها مبدلة من واو، قال سيبويه: وإنما بنْتٌ كعِدْل، (والنسبة) إلى بنْتٍ (بِنْتِيٌّ) في قول يونس. قال ابن سيده: وهو مردود عند سيبويه. (وبَنَوِيٌّ)، محركة. وقال ثعلب: تقول العرب: هذه بنْتُ فلان، وهذه ابْنَةُ فلان، بتاء ثابتة في الوقف والوصل، وهما لغتان جيدتان،...وفي المحكم: والأنثى ابْنَةٌ وبنتٌ، الأخيرة على غير بناء مذكرها، ولام بنت واو والتاء بدل منها. قال أبو حنيفة: أصله بنْوَة ووَزْنها فِعْلٌ، فألحقتها التاء المبدلة من لامها بوزن حِلْس فقالوا بنت، وليست، التاء فيها بعلامة تأنيث كما ظن من لا خبرة له بهذا الشأن؛ وذلك لسكون ما قبلها، هذا مذهب سيبويه"،[٦٠] ٣٧/ ٢٢٤.

وأضاف ابن منظور:

"قال:[٦١] وأعني بالصيغة فيها بناءها على فِعْل **وأصلها فَعَلٌ بدلالة تكسيرهم إياها على أَفعال، وإبدال الواو فيها لازم لأنه عمل اختص به المؤنث**، ويدل أيضًا على ذلك إقامتهم إياه مقام العلامة الصريحة وتعاقبها فيها على الكلمة الواحدة، وذلك نحو ابْنَةٍ وبِنْتٍ، **فالصيغة في بِنْتٍ قائمة مقام الهاء في ابنة**، فكما أن الهاء علامة تأنيث فكذلك صيغة

بِنْتٍ علامة تأنيثها، وليست بِنْتٌ من ابْنَةٍ كصعب من صعبة، إنما نظير صَعْبَةٍ مِنْ صَعُبَ ابنَةٌ من ابْنٍ".[٦٢] ١٤/ ٨٩.

بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن كلمة (اِبْن) من الأصل الواوي (بنا يبنو)، وأن كلمة (اِبْنَة) قد زَالَت عَن أَصل بنائها؛ ويؤكد ذلك أن كلمة (بِنْت) قد عُدَّتْ صيغة قائمة بذاتها، والقول بكونها (صيغة) يتوافق مع نظائرها في الساميات الأخرى؛ ففي اللغة الأكادية جاءت (bintu)، وفي العربية الجنوبية جاءت (bent)، في حين جاء المذكر في الأكادية (binu)، وقد صرح برجشتراسر بأن "بنت هي الأصل، (ابنة) استحدثت في العربي، على قياس ابن"،[٦٣] وهو ما يُفسِّر قول سيبويه بكون (بِنْت) صيغة؛ حيث وردت على صيغة معهودة في الساميات وموافقة لها، في حين خالفت العربية الشمالية أسرتها السامية في ذلك؛ إذ جاءت بصيغة المذكر المخالفة (اِبْن) على صيغة (اِفْع)؛ فزَالَت بذلك عَن أَصل بناء نظائرها الساميات بأمرين:

الأول: استخدام صيغة صرفية مغايرة لكلمة (بِنَا أَو بَنَوٌ) وهي كلمة (اِبْن).

الثاني: البدء بهمزة وصل لاسم على غير قياس في العربية أو الساميات.

بناء على ما تقدم ثَبت ما ذكره المبرد من كون كلمة (اِبْن) من الأسماء التي "زَالَت عَن أَصل بنائها فَدَخلَهَا مَا يدْخل الأَفعال لأَنَّها قد أَشبهتها فِي النَّقْص والانتقال"؛[٦٤] وهو ما يستدعي تساؤلًا: تُرى كيف أشبهت هذه الأسماء الأفعال في النقص والانتقال؟ وما الأصل الذي انتقلت منه كلمة (اِبْن) على صيغة (اِفْع) إلى العربية الشمالية؟

أصل الهمزة في كلمة (اِبْن):

بيَّن الزجاج نوع الهمزة في كلمة (اِبْن)؛ إذ قال "ابْنٌ كان في الأصل بِنْوٌ أَو بَنَوٌ، والألف أَلف وصل في الابْن"،[٦٥] وقد تبيَّن أنه مشتق من الفعل (بَنَا فِي الشَّرَفِ يَبْنُو)؛ وفعل الأمر منه (اِبْنُ)، فلما كانت اللغة العربية تتميز بالميل إلى التحديد في ألفاظها، أمكن القول بأن الكلمة انتقلت من فعل الأمر إلى الاسم؛ بمعنى اِبْنُ بزوجك ليُخلد لك مجد في المستقبل، ثم أُطلِقَ لفظ الفعل على الولد ليصير (اِبْن)، وانتقال الألفاظ بين أقسام الكلمة من سمات العربية، وورد في الأفعال: (أحمد، أشرف...) التي انتقلت لتصير أسماء، ولعل هذا مقصد المبرد من نعتها بأسماء **(مختلة)**، أما قوله: "أشبهت الأفعال في الانتقال"؛ فقد

تبين آنفًا أن أصل صياغة فعل الأمر بزيادة لام الأمر على المضارع، ثم انتقلت العربية إلى صياغته بحذف حرف المضارعة وزيادة همزة الوصل بدلًا من لام الأمر، فكما انتقلت في الأمر انتقلت في هذه الأسماء؛ ومن ثَم أشبهت هذه الأسماء الأفعال في (الانتقال)، أما شبهها النقص فعند صياغة فعل الأمر من الفعل معتل اللام (الناقص) حُذف حرف العلة في آخره فنَقص عدة حروفه، وعندما انتقل إلى الاسم انتقل منقوصًا كذلك.

وبذلك يتبين أن كلمة (اِبْن) وردت ثنائية الأصل في الأسرة السامية، في حين عُدَّت في العربية من الأسماء الثنائية المحذوف منها (المنقوصة) ذات الأصول الثلاثة.

تستوجب هذه النتيجة التوثيق، ولعل السبيل لذلك عرض موجز للأسماء المبدوءة بهمزة وصل، وبيان كيفية تحقُّق ذلك فيها، وبيان ذلك كالتالي:

ذكر برجشتراسر بعض الكلمات العربية المبدوءة بهمزة وصل في مقارنتها بمقابلاتها السامية، وأوضح أمثلة لما ماثل كلمة (اِبْن) في الخصائص؛ إذ قال: "الابن يماثل (اِثْنَان)، وأصلها tinãni، والبنت يماثلها (ثِنْتَان) في الأصل و(اِثْنَتَان) محدثة على قياس اِثْنَان، كما أن اِبْنَة محدثة على قياس اِبْن، ومن هذا الوزن (اِسْم) أصلها simun و(اِسْت) أصلها situn وهي في العبرية أصلهاšet"،[٦٦] وفي الجدول التالي بيان للكلمات المبدوءة بهمزة وصل وفقًا لما عرضه برجشتراسر في كتابه.[٦٧]

الكلمة	الأكادية	العبرية	الآرامية	العربية الجنوبية	العربية الشمالية
اِبْن	Binu	bēn	brā	Sa.bn	ibnun
بِنْت	bintu	baṯ	barṯā	bent	bintun
اِسْم	Šumu	Šēm	Šmā	sem	ismun
اِثْنَان	Šinā	Šnájim	trēn	sānit	iṯnāni

(جدول(٢)يوضح بعض الأسماء العربية المبدوءة بهمزة وصل في مقابلاتها بنظائرها السامية)

يتبين من خلال هذا الجدول بعض خصائص اللغات السامية التي خالفت العربية،

وبيانها كالتالي:

١. لم يرد بين اللغات السامية كلمة مبدوءة بهمزة وصل.
٢. جاز في بعض اللغات السامية البدء بساكن بلا تغيير.
٣. لم يُسجل البدء بساكن في سوى العربية الشمالية.

بناءً على هذه النتائج ستُستعرض هذه الكلمات المبدوءة بساكن في كتب اللغة؛ بحثًا عن سبب ذلك التغيير ومنشأه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اختبار مدى دقة رأي النحاة العرب، وتحديدًا المبرد في تعليل سبب تغييرها، وبيان مدى اطّراد التغيير في الأسماء المبدوءة بهمزة وصل، لعدِّها قاعدة يمكن الاستناد إليها في تفسير هذه الظاهرة.

ثانيًا: كلمة (اِسْم):

- **دلالة كلمة (اسم):**

تشتق كلمة (اسم) من الفعل "سما الشيء يَسْمُو سُمُوًّا، أي: ارتفع...وإذا رُفع لك شيء من بعيد فاستبنتَهُ قلت: سما لي شيء...والاسم: أصل تأسيسه: السُمُوّ وألف الاسم زائدة ونقصانه الواوُ، فإذا صغرت قلت: سُمَيّ..."،[٦٨]"سَمَّاهُ فلانًا، وسَمَّاهُ (به) بمعنى، أي جعله اسْمًا به وعلمًا عليه"،[٦٩]"وسَمَا به وأَسْماهُ: **أعلاه. ويقال للحَسيب وللشَّرِيف: قد سَما**...ويقال: ذهب صيته في الناس وسُمَاهُ أي صَوْتُهُ **في الخير** لا في الشر...وساماه: عالاه".[٧٠]

من خلال هذا المعنى يتبين أن إطلاق اسم على شخص له دلالة الشرف والحسب، ويعد علوًّا في الخير بين الناس.

ووردت كلمة (اسم) بلغات عدة:

١. (اِسْم) بالكسر، وهي اللغة المشهورة.[٧١]
٢. (اُسْم) بالضم، وهي "لغة بني عمرو بن تميم وقضاعة".[٧٢]
٣. "سِمُهُ، بالكسر، فعلى لغة من قال اِسْم".[٧٣]
٤. (سُمُهُ) الضم "لغة قضاعة".[٧٤]

تلك اللهجتين الأخيرتين تُظهران ميل العربية إلى تحريك أول الاسم بغير همزة

الوصل، ولعلها محاولة لطرد باب الأسماء على وتيرة واحدة، وقد وافقت فيهما نظائرها السامية؛ حيث ضُم الأول في الأكادية (Šumu)، وكُسرت السين في العربية الجنوبية (sem)، وفي هذا إشارة لنقل كلمة (اسم) من باب آخر.

- **جذر كلمة (اسم):**

اختلف النحاة في أصل كلمة (اسم)؛ وانقسموا إلى فريقين:

الفريق الأول (البصريون): يرون أنه:

"مشتق من سَمَوْتُ لأنه تَنْويهٌ ورِفْعَةٌ، **وتقديره إِفْعٌ**، والذاهب منه الواو، لأن **جمعه أَسْماءٌ** وتصغيره سُمَيٌّ...وعلى هذا **فالناقص منه اللام**، ووزنه إِفْعٌ...وقال الراغب: الاسْمُ **ما يعرف به ذات الشيء...وهو الذي به رفع ذكر المسمى فيعرف به...**".[٧٥] ٣٨/ ٣٠٦، ٣٠٥.

الفريق الثاني (بعض الكوفيين): يرون أن "أصله **وَسَمٌ** لأنه من الوَسْم وهو **العَلامَةُ**، فحُذفت الواو...وعلى هذا فوزنه **اعْل**".[٧٦] ويعد هذا الرأي "ضعيف لأنه لو كان كذلك لقيل في التصغير وُسَيْم وفي الجمع أَوْسامٌ، ولأنك تقول أَسْمَيْتُه ولو كان من السّمَة لقلت وسَمْته".[٧٧]

بناءً على هذين الرأيين يتبين أن الفريقين يعتمدان على الدلالة المعجمية في تحديد الجذر المشتقة منه كلمة (اسم)، بينما يعتمد الفصل بين الرأيين على الدلالة الصرفية؛ من خلال الصيغ القياسية في الاشتقاق لكل من الجمع والتصغير. ثمة دليل آخر يؤكد أن الجذر (سمو) هو ما اشتُق منه كلمة (اسم)، وذلك ما نقله الأزهري في باب الواوات عن كلمة (أَسْماواتٌ)؛ "هي من واوات الأبنية، وكذا ابناوَاتُ سعد. وقال ابن سيده أشبه ذلك أن يكون جمع أَسْماءٍ وإلا فلا وجه له"،[٧٨] فالواو فيه أصلية، في حين "قال سيبويه: والأصل الياء لأنه كقولك عرَّفته بهذهِ العلامة وأوضحته بها. "سميت كرضيت: لغة في سَمَوْتُ"، و"تقول منه: سَمَوْتُ وسَمَيْتُ".[٧٩]

أما (سُمْيٌ بالضم): فقال ابن سيده والصاغاني: (وادٍ)".[٨٠]

وهذا التنوع في اللهجات العربية تفسره الأصول السامية.

- **همزة (اسم):**

تعد ألف الاسم **"ألف وصل**، والدليل على ذلك أنك إذا **صغرت الاسم قلت سُمَيٌّ**، والعرب تقول: هذا اسم موصول وهذا أُسْمٌ... وألفه ألف وصل، وربما جعلها الشاعر ألف قطع للضرورة كقول الأَحْوص:

وَمَا أَنا بالمَخْسُوسِ في جِذْمِ مالِكٍ ولا مَنْ تَسَمَّى ثُمَّ يَلْتَزِمُ **الإِسْما**"[٨١]

بناء على ما تقدم يتبين أن لفظ (اسم) صِيغ من الفعل (سما يَسْمُو)؛ ومن ثم فإن فعل الأمر منه يُصاغ على لفظ (اِسْمُ) بحذف حرف العلة، وكأن الدلالة المقصودة منه (اِسْمُ بالشخص؛ أي ارفع ذكره بشرف الانتساب إلى أبيه؛ ذلك لأهمية الأنساب عند العرب حتى وُضع لها عِلم)، فهمزته وصل شأنه في ذلك شأن فعل الأمر (الناقص)؛ فحُذف آخره، وانتقل إلى الأسماء؛ ومن ثَم زال عن أصل بنائه؛ فاختل؛ وبناء على ذلك فكلمة (اِسْم) شأنها في ذلك شأن كلمة (اِبْن)، وإن كانت بعض اللهجات العربية قد أخضعت كلمة اسم لقواعد الأسماء بأن قطعت همزته بغير قياس، ولعل السبب في ذلك يرجع لما تردد على ألسنة بعض الشعراء للضرورة.

ثالثًا: كلمة (اثنان) و(اثنتان):

- **دلالة كلمة (اثنان):**

اشتقت كلمة (اثنان) من: "ثني: ثَنَى الشيءَ ثَنْيًا: رد بعضه على بعض"،[٨٢]"وأَثْناءُ الشيء ومَثانِيهِ: قُواه وطاقاته، واحدها ثِنْيٌ، بالكسر، (ومَثْناةٌ)، بالفتح (ويكسر)؛ عن ثعلب، وفيه لَفٌّ ونَشْرٌ مُرتب"،[٨٣]ومن هذا اللف المرتب كانت الدلالة على التَثْنِية؛ إذ قال "الليْث:...وإذا فعل الرجل أمرًا ثُم ضم إليه أمرًا آخر قيل ثَنَّى بالأمر الثَّانِي يُثَنِّي تَثْنِيةً"،[٨٤]"وثَنَّاهُ تَثْنِيَةً: جَعَلَهُ اثْنَيْنِ...ويقال: هذا ثاني هذا، أي: الذي شفعَه"،[٨٥]"(والأَثْنانِ)، بالكسْرِ: (ضعْف الواحد)...ويدل على أنه من الياء أنه من ثَنَيْتُ، لأن الاثْنَيْن قد ثُنِي أحدهما إلى صاحبه، (أصله ثِنْيٌ لجمعهم إياه على أَثْناءٍ)".[٨٦]هذا ولم ترد كلمة (اِثْنَان) في أي من الساميات ساكنة الفاء ومبدوءة بهمزة وصل، وإنما وردت ساكنة دون تحريك في كلٍّ من اللغة العبرية (Šnájim)، والآرامية (trēn)، وهو ما ينيب عن خروج اللفظ العربي (اِثْنَان) عن نظائره السامية.

- **بابه الصرفي:**

باب (فَعَلَ يَفْعِلُ) نحو: رَمَى يَرْمِي[٨٧] أما **الأمر** فقد ذُكر أنه "لا يقال: ثَنَيْتُهُ إلا أن أبا زيد قال: (هذا واحد فاثْنِه) أي (كن ثانِيَهُ). قال الراغب: يقال ثَنَيْت كذا ثنيًا كنت له ثانِيًا"،[٨٨] ومن الشواهد الواردة في الأمر قول كثير عزة:

ذكرتَ عَطاياهُ وليْسَتْ بحُجَّة عليكَ وَلَكِن حُجَّةٌ لكَ **فَاثْنِنِ**

قيل في تفسيره: أعطني مرة ثانِيَةً، وهو غريب"[٨٩]

إذن (اثْنَان) من الفعل (ثَنَى يَثْنِي اثْنِه ثَنْيًا)؛ على صيغة (فَعَلَ يَفْعِلُ اِفْعِلْ فَعْلًا).

- **علاقة (اِثْنَان)، و(اِثْنَتَان) بجذرهما وصيغتهما الصرفية:**

أولًا: (اِثْنَان):

يقول الخليل: "واثْنانِ: اسمان قرينان لا يفردان، كما أن الثلاثة: أسماء مقترنة لا تُفرَّق"[٩٠] "(والأَثْنانِ)، بالكسر: (ضعف الواحد)".[٩١]

ثانيًا: (اثنتان):

يقول الخليل: "واثنتان: على تقدير: اثنة إلى اثنة لا تفردان"،[٩٢]

"وإن شئت قلت: (ثِنتانِ) ولأن الألف إنما اجتلبت لسكون التاء فلما تحركت سقطت، وتاؤه مبدلة من ياء، ويدل على أنه من الياء أنه من ثَنَيْتُ، لأن الاثْنَيْن قد ثُنِي أحدهما إلى صاحبه، (أصله ثِنْيٌ لجمعهم إياه على أثناء) بمنزلة أبناء وآخاء، فنقلوه من فَعَلٍ إلى فِعْلٍ كما فعلوا ذلك في بنت، وليس في الكلام تاء مبدلة من الياء في غير افْتَعل إلا ما حكاه سيبويه من قولهم استواء؛ وما حكاه أبو علي من قولهم ثِنْيانِ".[٩٣] ٣٧/ ٢٨٤، ٢٨٣.

يشير هذا التنوع اللهجي في استخدام كلمة (ثِنْتَان) إلى ذلك الأصل السامي في اللغة؛ فهو أقرب ما يكون للفظة الأكادية (Šinā)، ويؤكده قول الليث: "وربما قالوا ثِنْتان كما قالوا هي ابْنَةُ فلان وهي بِنْتُه".[٩٤]

هذا، ومما استحدثته العربية أن ما "كان حقه في الأصل أن يقال اثْنَا دراهم واثْنَتَا نسوة...اقتصروا بقولهم درهمان وامرأتان عن إضافتهما إلى ما بعدهما"؛[٩٥] حيث اتسعت العربية في التثنية لكثرتها؛ إذ أشارت في السامية وأكثر اللغات المحتوية عليها إلى:

"شيء آخر شبيه به يرافقها طبعًا. وأكثر ذلك في أعضاء البدن...أي الزوج منهما...ولم يكن ذلك بضروري، بل كان يكفي ارتباطهما ببعضهما حقيقة أو فكرًا، دون غيرهما، مثال ذلك: القمران، أي القمر والشمس مما زوج،...وقد سقط هذا عن الاستعمال، فاستعاروا التثنية، في معنى العدد المجرد عن الزوجية، فقالوا مثلًا: "يومان" مع أنه لا ارتباط لهما ببعضهما دون غيرهما، وهما اثنان من كثير"؛[٩٦] ص١١٢.

ومن ثَم صارت (ثِنْي) في اللغة العربية (اِثْنِ)، وزيدت علامة التثنية لتصير (اِثْنَانِ).

- **(يوم الاثْنَيْن):**

استخدمت كلمة (الاثْنانِ والثِّنَى، كإلى) بِعَدِّها يوم في الأسبوع لأن الأول عندهم يوم الأحد "فإنما هو اسم اليوم، وإنما أوقعته العرب على قولك اليوم يومان واليوم خمسة عشر من الشهر، ... والذين قالوا: اثْنَينِ جاؤوا به على **الاثْن، وإن لم يتكلم به**، وهو بمنزلة الثلاثاء والأربعاء **يعني أنه صار اسمًا غالبًا**"،[٩٧] و"**لو جاز أن يُفْرَد لكان واحده اثْنٌ مثْل ابْنٍ**".[٩٨]

- **تثنية يوم (الاثنين) وجمعه:**

يقول الجوهري:

"يوم الاثنين لا يثنى ولا يجمع لأنه مثنى، فإن أحببت أن تجمعه كأنه صفة للواحد، وفي نسخة كأنه لفظ مبني للواحد، قلت أَثانِينُ. قال ابن بري: أَثانِينُ ليس بمسموع وإنما هو من قول الفراء وقياسه،...والمسموع في جمع الاثْنَيْنِ أثناء"؛[٩٩] ٣٧/ ٢٨٦.

فمن ثَم **يُقاس في جمعه كما قيس في مفرده على كلمة (اِبْن أَبْنَاء)؛ فيكون (اِثْن أَثْنَاء)**.

- **همزة كلمة (اثنان)، و(اثنتان):**

تعد "الألف في الاثْنَيْن ألف وصل أيضًا، فَإذا كانتْ هذه الألف مقطوعة في الشعر فهو شاذٌّ كما قال قيس بن الخطيم:

إِذا جاوَزَ الإِثْنَيْن سِرٌّ فإنَّه بنثَ وتكْثيرِ الوُشاةِ قَمِينُ

وفي الصحاح: واثْنانِ من عدد المذكر! واثْنَتانِ للمُؤْنَّثِ، وفي المؤنث لغة أخرى ثِنْتانِ بحذف الألف، **ولو جاز أن يفرد لكان واحده اثْنٌ مثل ابْنٍ وابْنَةٍ وألفه ألف وصل**، وقد قطعها الشاعر على التوهم فقال:

أَلا لَا أَرى إِثْنَيْنِ أَحْسنَ شِيمةً على حدثانِ الدهرِ منِّي ومنْ جُمْل"[100]

٣٧/ ٢٨٥،٢٨٤.

يُعدّ تأكيد الزبيدي على كون الهمزة وصل، وأن قطعها في الشعر شاذ، وأن كلمة (اِثْنان) أخضعها بعض الشعراء لقواعد الأسماء؛ حيث قطع الهمزة، يُعدّ ذلك إشارة إلى زوال الكلمة عن أصل بنائها؛ حيث استحدثتها العربية – وفقًا لما ذكره برجشتراسر– وخالفت به الأصل وهو (ثِنْي) – وفقًا لما ذكرته كتب اللغة، كما خالفت كذلك الأصل السامي على نحو ما ورد في العربية الجنوبية (sānit)، والأكادية (Šinā) التي تُعدّ أقرب ما يكون للأصل العربي (ثِنْي)؛ ومن ثَمَّ يبقى السؤال: ما أصل استحداث كلمة (اِثْنَان) في العربية؟

وردت كلمة (اثْنَان) من جذر الفعل (ثَنَى يَثْنِي اثْنِه ثَنْيًا)؛ على صيغة (فَعَلَ يَفْعِلُ اِفْعِلْ فَعْلًا)، وبِعَدِّها كلمة مُثناة، ولئن أُفردت لكانت (اِثْنٍ) لزيادة علامة التثنية (ان/ ين)، جاز إذن القول بأن صيغة (اِثْنٍ) تطابق صيغة فعل الأمر من الفعل المعتل الآخر (الناقص)؛ فأشبهت فعل الأمر في النقص والانتقال؛ وعليه زالت عن أصل بنائها، ثم زيد عليها علامة التثنية التي توافق بناءها الجديد (الاسم)، مع التزامها أصل بنائها ببقاء همزتها موصولة، فبذلك اختلت عن باب الأسماء في همزتها، وبذلك تعدّ (اثنان/ اثنتان) محدثة كما تعدّ (اِبْن/ اِبْنَة) محدثة فكانت الموافقة في كيفية الجمع؛ حيث جمعت (اِبْن) على (أَبْنَاء)، وجمعت (اِثْن) على (أَثْنَاء).

رابعًا: كلمة (امرؤ–امرأة):

- **دلالة كلمة (امرؤ):**

(المرء): هي من "مرأ: المُرُوءَة: **كَمالُ الرُّجُولِيَّة. مَرُؤَ الرجل يَمْرُؤُ** مُرُوءَةً، فهو مَرِيءٌ، على فعيل، وتمَرَّأَ، على تَفَعَّلَ: صار ذا مُروءَةٍ. وتَمَرَّأَ: تَكَلَّفَ المُروءَة. وتَمَرَّأَ بنا أي طلب بإكرامنا اسم المُروءَةِ. وفلان يَتَمَرَّأُ بنا أي يطلب المُروءَةَ بنقصنا أو عيبنا. **والمُرُوءَة:**

الإنسانية، ولك أن تُشَدّد"،[١٠١] "والمرأة: تأنيث المَرْء...**والمَرْءُ: الإنسان**"،[١٠٢] ومن دلالات المروءة ما "قيل للأحنف: ما المُرُوءَةُ؟ فقال: العِفَّةُ والحِرْفةُ".[١٠٣]

أما (**المرأة**): فقد "يقال للمرأَة إنها لَامْرُؤُ صدق كالرجل، قال: وهذا نادر. وفي حديث عليّ، كرم الله وجهه، لما تزوج فاطمة، رضوان اللهّ عليهما: قال له يهودي، أراد أن يبتاع منه ثيابًا، لقد تزوجت امْرأَةً، يريد **امْرَأَةً كامِلةً**، كما يقال فلان رجل، أي **كامل في الرجال**".[١٠٤]

يتبين من هذا العرض لدلالة كلمتي (اُمْرُؤ/ اِمْرَأة) أن المعنى المراد فعلها (مَرُؤَ يَمْرُؤُ اُمْرُؤْ) من باب (فَعُل يَفْعُل)، وهو الباب الدال على السجايا، أن الفعل (مَرُؤَ) يفيد الاتصاف بجميع ما يسمو بإنسانية الفرد؛ فيبلغ درجة الإنسانية.

- **تثنيتها وجمعها:**

إن كلمة (امرؤ) تثنى فيقال: "هما مِرْآنِ صالحان" بالكسر لغة هذيل،[١٠٥] وهو اسم: "لا يكسر ولا يجمع على لفظه، ولا يجمع جمع السلامة" إلا أنه سمع مَرْؤُونَ جمع سلامة"[١٠٦]

بناءً على ذلك يتبين أن كلمة (اُمْرُؤ) فقدت همزتها حال التثنية والجمع، ووردت على لغة أخرى؛ وهي (مِرْء)، ثُم ألحقت بها علامات التثنية (ـانِ/ ـيْنِ)، والجمع (ـُونَ/ ـينَ)؛ فلم تخضع لقواعد الأسماء، وإنما خضع أصل آخر؛ وهو ما يحيل إلى التساؤل التالي: مَا اللغات الواردة لكلمة (اُمْرُؤ) في العربية؟

- **لغات كلمة (اُمْرُؤ):**

أولًا: (اُمْرُؤ):

وردت كلمة (اُمْرُؤ) على صور عدة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: (مَرْء) بلا همزة وصل: كلمة المرء مُثلَّثة الميم:

١. "**الفتح هو القياس** خاصة تقول هذا مَرْؤٌ، وكذلك في النصب والخفض بفتح الميم، هذا هو القياس".[١٠٧]

٢. **تتبع حركة الميم علامة الإعراب**: "منهم من يضم الميم في الرفع، ويفتحها في

النصب، ويخفضها في الكسر، يتبعها الهمز"،[108] وقيل "إذا أسقطت العرب من امرِيء الألف فلها في تعريبه مذهبان: أحدهما التعريب من مكانين، والآخر التعريب من مكان واحد، فإذا عرَّبوه من مكانين قَالوا **قام مُرْؤٌ، ورأيت مَرْأً ومررت بِمِرْءٍ**".[109]

٣. **تكسر الميم:** "قال أبو خراشٍ الهذليّ:

جَمَعتَ أَمُورًا يُنْفَذُ **المِرْءَ** بَعْضُها مِنَ الحِلْمِ والمَعْرُوفِ والحَسَبِ الضَّخْمِ"[110]

رواه السكري وزعم أنه لغة هذيل.

القسم الثاني: (اُمْرُؤ) مبدوءة بهمزة وصل:

تبدأ بهمزة الوصل وتتبع حركتها علامة الإعراب و"يُتبعها الهمز، على حدّ ما يُتبعون الراء إياها إذا أدخلوا ألف الوصل".[111] وللراء في امْرِيءٍ مع ألف الوصل ثلاث لغات:

١. **فتح الراء** دائمًا،[112] "قال الفرّاء: ومن العرب من يعربه من الهمز وحده ويدع الراء مفتوحة فيقول قام امْرَأٌ وضربت امْرَأً ومررت بِامْرَإٍ".[113]

٢. **ضم الراء** دائمًا.[114]

٣. **إعراب الراء دائمًا:**

"أي إتباعها حركة الإعراب في الحرف الأخير...الهمزة قد تترك في كثير من الكلام، فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمزَة فيَقولوا امْرَوْ، فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة، فلا تكون في الكلمة علامة للرفع، فعرّبوه من الراء، ليكونوا إذا تركوا الهمز آمنين من سقوط الإعراب".[115] ١/ ٤٣١، ٤٣٠.

ثانيًا: كلمة (اِمْرَأَة):

وردت كلمة **(اِمْرَأَة)** على صورٍ عدة يمكن تقسيمها إلى قسمين:

القسم الأول: بدون همزة وصل: وله صور ثلاث:

١. **(مَرَةٌ):** وهو لفظ **"يقلّ"**، أي في كلام أهل اللسان (مَرَةٌ) بترك الهمز وفتح الراء،

وهذا مطرد".[١١٦]

٢. **(مَرَاة):** "قالوا: (مَراةٌ وذلك قليل...وليس بمطرد، كأنهم توهموا حركة الهمزة على الراء فبقي (مَرَأْةً) ثم خُفف على هذا اللفظ".[١١٧]

٣. **(مَرَأْة):** "يقال:...هي **مَرْأَتُه**".[١١٨]

القسم الثاني: مبدوءة بهمزة وصل:

(اِمْرَأَة): ألحق العرب "ألف الوصل في المؤنث أيضًا فقالوا: **امْـرَأَة**، فإذا عرفوها قالوا **المَرْأَة** وقد حكي أبو علي (**الامْرَأَة**) أيضًا بدخول (ال) على امرأةٍ المقرون بهمزة الوصل من أوله **أنكرها أكثر شرّاح الفصيح**، ومن أثبتها حكم بأنها **ضعيفة**".[١١٩]

(امْرَاة): "وامْرَاة، بألف غير مهموزة بعد الراء"[١٢٠]

ينيب تنوع لغات كلمة (امرأة) عن تعدّد اللغات الخالية من همزة الوصل مقارنة باللغات التي أُلحقت بها همزة الوصل، ولعل في ذلك إشارة إلى كونها الأصل، ومما يؤيد ذلك أن "امْرَأً لم يُضف إلى اسم علم في كلامهم إلا في قولهم امرؤُ الْقَيْس"،[١٢١] **هذا إلى جانب أنه لم يخضع للتثنية والجمع**؛ حيث خضع لفظ (مَرْء/ مَرَة) لظواهر الاسم، في حين لم يخضع لها لفظ (اُمْرُؤ/ اِمْرَأة)، وهو ما يشير إلى اختلال فيهما، وبمقابلة لفظ (اُمْرُؤ) بجذر الفعل (**مَرُؤَ يَمْرُؤُ اُمْرُؤُ**) يتبين موافقته لصيغة فعل الأمر (**اُمْرُؤُ**)، الذي يعني: تحلَّ بوافر السجايا الإنسانية؛ ومن ثَم يمكن القول بأن لفظ (اُمْرُؤ) انتقل من فعل الأمر إلى الاسم فزال عن أصل بنائه؛ وعليه لم يخضع لظواهر الأسماء بقطع الهمزة.

خامسًا: كلمة (اِسْت):

- **دلالة (اِسْت):**

و"الاسْتُ العَجُزُ، وقد يُراد بها حَلْقة الدُّبُرِ"،[١٢٢] و"السَّهْ [السَّهْ] من الحروف الناقصة...لأن أصلها سَتَهٌ، بوزن فَرَسٍ"،[١٢٣] و"السَّتَهُ: مصدر الأَسْته، وهو الضخم الاسْتِ. ويقال للواسعة الدُّبُر: ستهاءُ وستهم"،[١٢٤] "وامْرأة سَتْهاءُ وسُتْهُمةٌ: عظيمة العَجُزِ...ورجل مُسْتَهٌ، كمُكْرَمٍ: ضخم الأَلْيَتَيْنِ"،[١٢٥] "ويقال لأراذل الناس: هؤلاء الأَسْتاهِ".[١٢٦]

- **لغات (اِسْت):**

لكلمة (اِسْت) "ثلاث لغات: سَهٌ وسَتٌ واسْتٌ"،[١٢٧] أحيل السبب في تعدد لهجاتها إلى كيفية وصلها والوقف عليها، وبيانها كالتالي:

- **(سَهٌ):** "من العرب من يقول السَّهْ، بالهاء، عند الوقف يجعل التاء هي الساقطة".[١٢٨]
- (سَت): "من العرب... من يجعلها هاء عند الوقف وتاء عند الإدراج".[١٢٩]
- (اِسْت): تغيرت لأن أصلها "سَتْهٌ، فاستثقلوا الهاء لسكون التاء، فلما حذفوا الهاء سكنت السين فاحتيج إلى ألف الوصل"،[١٣٠] وحُركت التاء لتظهر عليها علامات الإعراب فأبدلت حركة الفاء بالتسكين لحفظ حركة عين الكلمة على نحو (يَقُول، ويَبِيع).

ولعل اللهجة الثانية (سَت) تشبه الأصل السامي "(situn) وهي في العبرية أصلها(šet)"،[١٣١] وهذا ما يشير إلى أصالة هذه اللهجة، كما يشير إلى استحداث اللفظة (اِسْت).

هذا، ويُرجح البعض أن الأصل (سَتَه) بفتح التاء لا تسكينها، أُستدل على ذلك بالجمع والنسب؛ إذ إن:

> "أصله سَتَهٌ على فعل، بالتحريك، يدل على ذلك أن جمعه أَسْتاه مثل جَمَل وأَجمال، ولا يجوز أن يكون مثل جِزْعٍ وقُفْل...لأنك إذا رددت الهاء التي هي لام الفعل وحذفت العين قلت سَهٌ، بالفتح...وإذا نسبت إلى الاسْتِ قلت سَتَهِيٌّ، بالتحريك، وإن شئت اسْتِيٌّ، تركته على حاله، وسَتِهٌ أيضًا، بكسر التاء"،[١٣٢] ١٣/ ٤٩٦، ٤٩٥.

فهذا لا شك يُؤكد أصالة الهاء في الكلمة وتحريكها في آنٍ، ويُستدل كذلك على أصالة الهاء بالتصغير؛ فإذا "صغروا ردوا الكلمة إلى أَصلها فقالوا...سُتَيْهة"،[١٣٣] ولذلك فإن "همزة اسْتٍ موصولة، بإجماع،...فهي زائدة. قال: وقوله: إنهم أبدلوا من السين في أُسَ التاء...غلط؛ لأنه كان يجب أن يقال فيه: أَسْتُ الدهر، بقطع الهمزة".[١٣٤]

وبناء على ما تقدم فإن همزة (اِسْت) موصولة؛ ومن ثَم اختلت عن قياس الأسماء

العربية، فزالت عن أصل بنائها، ووافقت صيغتها بذلك صيغة فعل الأمر من الفعل "الفعل سَتِهَ يَسْتَهُ"؛ إذ إنها (اِسْتَهْ) بمعنى (تَدَنَّ)، ولما كانت الهاء حرف خفي ساكن في آخر الكلمة، تلاشى من الكلمة، فأقرب ما يكون لهذا الاسم أنه انتقل عن صيغة فعل الأمر مع نقصانه بحذف الهاء الساكنة لام الكلمة. أما قول الأَزهري بحذف "الهاء وعوض منها الهمزة، فقيل اسْتٌ"،[١٣٥] فالرد عليه بهذا التساؤل: ولِمَ لَمْ يُعوض عن المحذوف من (التاء/ الهاء) في لغة من قال (سَهٌ/ سَتٌ) بهمزة الوصل؟ أو غيرها من الكلمات الثنائية نحو: يد، دم؟

يرجع السبب في إلحاق (اِسْت) بهمزة الوصل إلى البدء بساكن، وكلٌّ من (سَهٌ/ سَتٌ) يؤكد أنها ليست عِوَض، ولا يطرد مثل ذلك في سوى أمر الثلاثي المبدوء بساكن.

سادسًا: كلمة (ايمن/ ايم الله):

تستخدم كلمة "ايمُنُ في القسم؛ لأنه اسم يقع بدلًا من الفعل في القسم. تقول: اَيم الله، واَيمُن الله، فألفه موصولة...وتحذف النون فتقول: ليمُ الله ما كان ذلك، فيلحقه من التغيير مع لزومه موضعًا واحدًا ما يلحق امْرأ".[١٣٦] واختلف البصريون والكوفيون في أصلها؛ فيرى البصريون أنها مفرد مشتق من اليُمن والبركة، في حين يرى الكوفيون أنها جمع ومفرده يَمِين، واحتج كلٌّ منهما على صحة قوله، ويقول سيبويه: "زعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون بهما حرفٌ واحد كقد...ولكن الألف كألف أيم في أيم الله"؛[١٣٧] فإذا كانت الألف كألف ايم، وقد تبين-من قول الخليل-أن همزة (ال) التعريف كانت قطعًا، ثم كثر استعمالها فصارت موصولة؛ فهمزة (ايمن/ ايم الله) كذلك، يوافق هذا قول المبرد: "لَزِمت اسمًا لا يستَعمل إلا في القسم فهو مضارع الألف اللام"،[١٣٨] ولعل ما أورده ابن منظور في معناها[١٣٩] يؤيد ذلك؛ فبهذا يتبين ميل المعنى اللغوي في اليمين لقول الكوفيين بأنها همزة قطع تغيرت مع كثرة الاستعمال إلى وصل، والدليل لديهم على ذلك أنها وردت مفتوحة في حين لم ترد همزة الوصل كذلك، فإذا كانت حجة البصريين أن الحركة ليست دليلًا؛ لأن: "فيها لغات كثيرة تنيف على عشر لغات"،[١٤٠] قيل: إذا كانت همزة الوصل ألحقت الأسماء لحذف أواخرها فما علة إلحاقها مع (ايمن/ ايم الله)؟ يُعلل المبرد لذلك بقوله: "ألف (اَيْمُن) التي تدخل للقسم مفتوحة لأنه اسم غير متمكن،

وليس بواقع إلا في القسم، فخولف به. تقول: اَيمُن الله لأفعلن...ويدلك على أنها ألف وصل سقوطها في الإدراج".[١٤١] يتبين من ذلك أن سببَ عدم تمكن (ايمن/ ايم الله) هو استخدامه بمعنى واحد وهو القسم، ولعل عدم التمكن يُعارض القول بكونه اسم، ولكن القول بأن (أيمُن في القسم...اسم يقع بدلًا من الفعل) يدعو إلى القول بانتقاله من صيغة إلى أخرى؛ فكأن المُقسِم يقول: (أَيمن الله)؛ على نحو: أُقْسِمُ بالله؛ أي انتقل من الدلالة على الفعل إلى الدلالة على الاسم؛ فبهذا يُفسَر عدم تمكينه، وسبب فتح الهمزة؛ ذلك لأن هذا القول لا يرد عن المُقْسِم إلا في الحال، وهو ما يُعبَّر عنه بصيغة المضارعة، ويُعدّ حرف المضارعة من الأحرف ذات الدلالة فهو لا يُحذف في درج الكلام؛ وهو ما دعا إلى القول بأن سبب التحاق همزة الوصل بهذا الاسم: كونه من (الأسماء المختلة)، بالرغم من كونه ليس اسمًا منقوصًا كنظائره، ولعل دخول همزة الوصل في كلمة (ايمن) يُعد حجة تدحض تلك العلة لكلٍّ من السيرافي وابن جني، التي مفادها: "إنما دخلت هذه الأسماء ألفاتُ الوصل؛ لأنها أسماء معتلة سقط أواخرها للاعتلال، فسَكَنَ أوائلها لتكون ألفات الوصل عوضًا مما سقط منها"؛[١٤٢] حيث زالت كلمة (ايمن) عن أصل بنائها بأن انتقلت ببنائها من باب الفعل إلى باب الاسم دون تغيير، وقد أوضح ذلك قول أبو حيان الأندلسي:

> "قال الأستاذ أبو علي: أَيْمُن مغير كـ (امرئ)، و(ابن)، فلا يطالب بوزنه، كما لا يطالب بوزن (امرئ)، **إذ ليس في الكلام مثله**، قال ابن طاهر: هو مُغَيَّرٌ عند سيبويه من يمين، وقال غيره: بل هو مُغَيَّرٌ من (فِعْلٍ) اسم مشتق من اليُمن كـ (امرئ) مغير عن (مرئ)، وقال الأخفش: إن سَمَّيْتَ بـ (أَيْمُن) ثم صغرته قلت: يُمَيِّن، قال ابن خروف: وهو قولٌ صحيح: وقد يُخبَر عن اسم الله مقسمًا به"؛[١٤٣] ٤/ ١٧٧٣.

فانتقلت (أَيمن/ ايم الله) مع كثرة الاستخدام من الفعل المضارع إلى الاسم بصورتها؛ فظلت مفتوحة الهمزة كما كانت قبل الانتقال؛ فمن ثَم كانت مخالفتها بفتح الهمزة لتلك الأسماء المنقوصة التي انتقلت عن الأمر الذي لا تكون همزته إلا مكسورة أو مضمومة، إلا أنها أتبعت الأسماء المنقوصة شكلها الكتابي، وإن كان محقق كتاب سيبويه أوردها بصورة الهمزة المقطوعة (أ).

النتائج:

أقرّ النحاة ظاهرة انتقال الأفعال إلى الأسماء وسطرت لها قواعد في العربية؛ منها الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل نحو: أحمد، وهو ما يحيل إلى القول بأن تلك **الأسماء الساكنة الفاء، والمبدوءة بهمزة وصل انتقلت من فعل الأمر إلى الأسماء**، وإن لم يتوافر نص يوضح ذلك بصورة مباشرة وتفصيلية إلا أن لدى القدماء ما يُشير إلى ذلك، ويوضح الانتقال إلى الأسماء، **وأن ظاهرة التوصل لا تتصل بالأسماء**، فمما أورده القدماء في ذلك وبخاصة لدى المبرد:

أولًا: اختلال تلك الأسماء إذ قال: "فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل. وتلحق من الأسماء **أسماء** بعينها **مختلَّة**".(١٤٤)

ثانيًا: أصل هذا الاختلال هو انتقال هذه الأسماء عن أصل بنائها؛ إذ قال: "اعلم أنها تدخل في أسماء معلومة، **وتلك الأسماء اختلَّت وأزيلت عن وجهها** فسكنت أوائلها فدخلتها ألف الوصل لذلك".(١٤٥)

ثالثًا: توضيح خصائص ما تلحق به همزة الوصل: "أما ما تدخله ألف الوصل فهو **كلُّ فعل** كانت الياء وسائر حروف المضارعة تنفتح فيه إذا قلت يفعل، قلَّت حروفه أو كثرت، إلا أن يتحرك ما بعد الفاء فيستغنى عن الألف".(١٤٦)

رابعًا: يُعدّ أصل الإلحاق بهمزة الوصل الأفعال: "فأما الهمزة التي تسمى ألف الوصل فموضعها الفعل"،(١٤٧)واستُدل على انتقال هذه الأسماء من الأفعال بما لها من خصائص لا تتمتع بها سائر الأسماء الأخرى.(١٤٨)

مما يدعو إلى الزعم بأن هذا النوع من الأسماء (المنقوصة) انتقل من فعل الأمر؛ وثمة أدلة أخرى بيانها كالتالي:

١. الأسماء (المنقوصة) لا تُحذف أواخرها المعتلة إلا إذا نُوِّنَت، في حين تُحذفت لام هذه الأسماء دائمًا، وهذه الصورة التي وردت عليها تمثل حالَ المضارع المجزوم وفعل الأمر. وهذه صورة تلك الأسماء التي أُلحقت بهمزة الوصل؛ حيث سُكِّنت فاؤها، وحُذِفت لامها فيما اعتلت لامه.

٢. الفعل عندما يصاغ منه الأمر تلحق به همزة الوصل متى فُتِحَ حرف المضارعة،

ويكون ذلك مع الثلاثي أو ما زاد عن أربعة أحرف، كما جاءت هذه الأسماء ثلاثية محذوفة اللام.[١٤٩]

٣. توافق حركة همزة الوصل: حُركت في فعل الأمر بالكسرة،[١٥٠] والضمة[١٥١] وكذلك حركة همزة الوصل مع الأسماء (المنقوصة).

٤. عد النحاة فعل الأمر أصل ظاهرة التوصل[١٥٢]

ولعل هذا يستدعي تساؤلا: لِمَ لَمْ يذكر النحاة أصل تلك الأسماء الذي انتقلت منه إذن؟ لعل السبب في ذلك يرجع إلى شيوع استخدام هذه الأسماء في انتقالها من بابها الذي نُسِجت عليه –فعل الأمر على الأرجح – إلى باب الأسماء، مع اتساع الحقبة الزمنية بين الاستخدامين اللغويين، مما مُحِيَ معه أثر ذلك الاستخدام القديم. ويُعدُّ الاختلاف بين النحاة في تصنيف كلمة (ايمن) – أمنَ الأسماء هي أم من الأفعال – دليلًا على ذلك. وبهذا تزداد هذه النتيجة تأكيدًا. هذا من جانب، ومن جانب آخر تؤكد هذه النتيجة امتناع البدء بساكن في العربية، وكونه دخيلًا عليها – وإن لم يُمتنع في بعض الساميات؛ إذ فرّت منه وتخلصت باللجوء إلى همزة الوصل، التي تُعدّ علامة بارزة على امتناع البدء بساكن في أصول النظام اللغوي للعربية تمايزت به عن الساميات، وأن **السبب في نشوء هذه الظاهرة دلالي** في الأساس؛ حيث الحاجة لأداء معانٍ صرفية جديدة؛ كالحال في الأفعال المزيدة.

الهوامش:

(١) سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، ط٢، ٤/ ٢١٩.

(٢) المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م، ١/ ٣٦٢.

(٣) تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب)، ١٩٩٤م، ص٢٧٧.

(٤) المبرد: المقتضب، ٢/ ٨٥.

(٥) كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٨م، ص١١٠،١٠٩.

(٦) (ـــــــــــ)، ص١٢٩، وأشار كمال بشر إلى إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م، ص٦٧،٦٦.

(٧) الاستراباذي؛ رضي الدين محمد بن الحسن: شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققها وضبط غريبها، وشرح مبهمها محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٠٢ه=١٩٨٢م، ٢/ ٢٦٢.

(٨) سيبويه: الكتاب، ٤/ ١٤٥، يقصد بالهاء (هاء السكت)، وسيتم بيانها عند الحديث عن ظاهرة الوقف.

(٩) إبراهيم السامرائي: التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م، ص٧٢.

(١٠) كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص١٢٥.

(١١) المبرد: المقتضب، ١/ ١٧٠.

(١٢) (ـــــــــــ)، ١/ ٢١٨.

(١٣) سيبويه: الكتاب، ٤/ ١٤٤.

(١٤) الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب، ٢/ ٢٥١.

(١٥) (ـــــــــــ)، ٢/ ٢٦٢.

(١٦) كوثر محمد عبد الفتاح الخولي: سراج الباحثين عن منتهى الإتقان في تجويد القرآن، راجع المادة

العلمية كمال محمد المهدي وأحمد أحمد مصطفى أبو الحسن، راجع المادة اللغوية خالد محمد مصطفى، مطبعة الخط الذهبي، المجلد الثاني، ط٥، (طبعة مزيدة منقحة)، ١٤٢٩ه=٢٠٠٨م، ٢/ ١٤١.

(١٧) (ـــــــــــ)،١/ ٣٥١.

(١٨) شمس الدين أحمد: شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، ط٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٩ه=١٩٥٩م، «شرح مراح الأرواح» لـ (ديكنقوز) بأعلى الصفحة، وبهامشه: «الفلاح في شرح المراح» لابن كمال باشا، ص٥٥.

(١٩) صباح عطيوي عبود: المقطع الصوتي في العربية، دار الرضوان، عمان-الأردن، ط١، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م،ص٩١.

(٢٠) المبرد: المقتضب، ١/ ٢١٨.

(٢١) (ـــــــــــ)، ١/ ٣٦٢.

(٢٢) السيرافي؛ أبو سعيد الحسن: شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٤٢٩ه=٢٠٠٨م، ط١، ٥/ ١٢،١٣.

(٢٣) (ـــــــــــ).

(٢٤) المبرد: المقتضب، ٢/ ٤٥.

(٢٥) (ـــــــــــ)، ٢/ ١٣١. علي عبد الله حسين العنبكي: الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، دار الرضوان، عمان-الأردن، ٢٠١٣م، ص٤٩٣ ،٤٩٤، ٤٩٥، ابن جني: المحتسب، ١/ ١٠٦، ١/ ٣١٣، ابن يعيش: شرح المفصل، ٤/ ٢٩١-٢٩٣.

(٢٦) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية: محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م، ص١٠٣.

(٢٧) (ـــــــــــ)، ص١٢٣.

(٢٨) المبرد: المقتضب، ١/ ٣٦٢،٣٦٣.

(٢٩) (ـــــــــــ)، ١/ ٣٧٦.

(٣٠) (ـــــــــــ)، ١/ ٣٦٩.

(٣١) (ـــــــــــ)، ١/ ٣٦٢.

(٣٢) يُقصد بقوله: (رواجعها فيه خاصة)؛ أن الأسماء الستة تضاف إلى ضمائر تعود على أصحاب هذه الأسماء.

(٣٣) المبرد: المقتضب، ١/ ٣٧٥.

(٣٤) (ـــــــــــ)، ١/ ٣٦٢.

(٣٥) السيرافي: شرح كتاب سيبويه،٥/ ١٨.

(٣٦) ابن جني؛ أبو الفتح عثمان: المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م، ط١، ١/ ٥٨.

(٣٧) المبرد: المقتضب، ١/ ٣٦٦-٣٦٨.

(٣٨) (ـــــــــــ)، ١/ ٣٧٧.

(٣٩) (ـــــــــــ)، ١/ ٣٦٢.

(٤٠) سيبويه: الكتاب، ٤/ ١٤٩.

(٤١) يُقصد بالمنقوصة محذوفة اللام؛ أي التي نقصت عن أصل بنائها لحذف لامها.

(٤٢) المبرد: المقتضب، ١/ ٣٦٢.

(٤٣) الزَّبيدي؛ أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعته لجنة فنية من وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، ٣٧/ ٢٢٤.

(٤٤) (ـــــــــــ).

(٤٥) (ـــــــــــ)، ٣٧/ ٢٢٥، بتصرف.

(٤٦) (ـــــــــــ)، ٣٧/ ٢٢٤.

(٤٧) (ـــــــــــ)، ٣٧/ ٢٢٥،٢٢٤.

(٤٨) (ـــــــــــ)، ٣٧/ ٢٢٥.

(٤٩) (ـــــــــــ).

(٥٠) (ـــــــــــ)، ٣٧/ ٢٢٥،٢٢٤.

(٥١) محمود فهمي حجازي: علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، دار غريب، القاهرة، ص١٣٦.

(٥٢) ابن منظور؛ أبو الفضل محمد بن مكرّم: لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلًا كاملًا ومذيلة بفهارس مفصلة، ١٤/ ٨٩.

(٥٣) ابن سيده؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل: المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، ٤/ ٤٤٦، والكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة–بيروت، ص٢٤١.

(٥٤) العسكري؛ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل: التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء، تَحقيقِ: عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م، ص١٧٥.

(٥٥) محمد حسن حسن جبل: المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، مكتبة الآداب–القاهرة، ط١، ٢٠١٠م. ١/ ١٨١،١٨٠.

(٥٦) الزبيدي: تاج العروس، ٣٧/ ٢٢٤.

(٥٧) (ـــــــــــــ)، ٣٧/ ٢٢٥،٢٢٤.

(٥٨) برجشتراسر: التطور النحوي، ص٩٦.

(٥٩) الزبيدي: تاج العروس، ٣٧/ ٢٢٤.

(٦٠) (ـــــــــــــ)، ٣٧/ ٢٢٦.

(٦١) يقصد سيبويه.

(٦٢) ابن منظور: لسان العرب، ١٤/ ٨٩.

(٦٣) برجشتراسر: التطور النحوي، ص٩٦.

(٦٤) المبرد: المقتضب، ١/ ٣٦٣،٣٦٢.

(٦٥) ابن منظور: لسان العرب، ١٤/ ٩٠،٨٩.

(٦٦) برجشتراسر: التطور النحوي، ص٩٦.

(٦٧) Bergsträsser; Gotthelf: Einführung in die semitischen Sprachen, München: Hueber, 1928, p182,188,191

(٦٨) الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، ٧/ ٣١٩،٣١٨.

(٦٩) (ـــــــــــــ).

(٧٠) ابن منظور: لسان العرب، ١٤/ ٣٩٧.

(٧١) الزبيدي: تاج العروس، ٣٨/ ٣٠٧.

(٧٢) (ـــــــــــــ)، ٣٨/ ٣٠٤،٣٠٥.

(٧٣) (ـــــــــــــ)، ٣٨/ ٣٠٤.

(٧٤) (ـــــــــــــ)، ٣٨/ ٣٠٤،٣٠٥.

(٧٥) (ـــــــــــــ)، ٣٨/ ٣٠٥،٣٠٦.

(٧٦) (ـــــــــــــ)، ٣٨/ ٣٠٥.

(٧٧) (ـــــــــــــ).

(٧٨) (ـــــــــــــ)، ٣٨/ ٣٠٧.

(٧٩) ابن منظور: لسان العرب، ١٤/ ٣٩٧.

(٨٠) الزبيدي: تاج العروس، ٣٨/ ٣١٢.

(٨١) ابن منظور: لسان العرب، ١٤/ ٤٠١.

(٨٢) (ـــــــــــــ)، ١٤/ ١١٥.

(٨٣) الزبيدي: تاج العروس، ٣٧/ ٢٨٣.

(٨٤) ابن منظور: لسان العرب، ١٤/ ١١٥.

(٨٥) الزبيدي: تاج العروس، ٣٧/ ٢٨٤،٢٨٥.

(٨٦) (ـــــــــــــ)، ٣٧/ ٢٨٣،٢٨٤.

(٨٧) ينظر: (ـــــــــــــ)، ٣٧/ ٢٨٢.

(٨٨) (ـــــــــــــ)، ٣٧/ ٢٨٤،٢٨٥.

(٨٩) (ـــــــــــــ)، ٣٧/ ٣٠٣.

(٩٠) الخليل: العين، ٨/ ٢٤٣.

(٩١) الزبيدي: تاج العروس، ٣٧/ ٢٨٣،٢٨٤.

(٩٢) الخليل: العين، ٨/ ٢٤٣.

(٩٣) الزبيدي: تاج العروس، ٣٧/ ٢٨٤،٢٨٣.

(٩٤) (ـــــــــــ)،٣٧/ ٢٨٤.

(٩٥) (ـــــــــــ).

(٩٦) برجشتراسر: التطور النحوي، ص١١٢.

(٩٧) الزبيدي: تاج العروس،٣٧/ ٢٨٧،٢٨٦.

(٩٨) (ـــــــــــ)، ٣٧/ ٢٨٤.

(٩٩) (ـــــــــــ)، ٣٧/ ٢٨٦.

(١٠٠) (ـــــــــــ)، ٣٧/ ٢٨٥،٢٨٤، الخليل: العين، ٨/ ٢٤٣، "والألف في اثنين ألف وَصْل".

(١٠١) ابن منظور: لسان العرب، ١/ ١٥٤.

(١٠٢) الخليل: العين، ٨/ ٢٩٩.

(١٠٣) ابن منظور: لسان العرب، ١/ ١٥٥.

(١٠٤) (ـــــــــــ)، ١/ ١٥٦.

(١٠٥) الزبيدي: تاج العروس، ١/ ٤٢٩.

(١٠٦) (ـــــــــــ)، ١/ ٤٣٠،٤٢٩.

(١٠٧) (ـــــــــــ)، ١/ ٤٣١،٤٣٠.

(١٠٨) (ـــــــــــ).

(١٠٩) (ـــــــــــ).

(١١٠) (ـــــــــــ).

(١١١) (ـــــــــــ).

(١١٢) (ـــــــــــ).

(١١٣) (ـــــــــــ).

(١١٤) (ـــــــــــ).

(١١٥) (ـــــــــــ).

(١١٦) (ـــــــــــ).

(١١٧) (ـــــــــــ).

(١١٨) (ـــــــــــ).

(١١٩) (ـــــــــــ).

(١٢٠) (ـــــــــــــ).

(١٢١) ابن منظور: لسان العرب، ١/ ١٥٧.

(١٢٢) (ـــــــــــــ)، ١٣/ ٤٩٥.

(١٢٣) (ـــــــــــــ)، ١٣/ ٥٠٣.

(١٢٤) الخليل: العين، ٤/ ٥.

(١٢٥) الزبيدي: تاج العروس،٣٦/ ٣٩٥.

(١٢٦) (ـــــــــــــ).

(١٢٧) (ـــــــــــــ).

(١٢٨) ابن منظور: لسان العرب، ١٣/ ٤٩٦.

(١٢٩) (ـــــــــــــ).

(١٣٠) (ـــــــــــــ).

(١٣١) برجشتراسر: التطور النحوي، ص٩٦.

(١٣٢) ابن منظور: لسان العرب، ١٣/ ٤٩٦،٤٩٥.

(١٣٣) (ـــــــــــــ)، ١٣/ ٤٩٦.

(١٣٤) الزبيدي: تاج العروس، ٤/ ٤١٩.

(١٣٥) ابن منظور: لسان العرب، ١٣/ ٥٠٣.

(١٣٦) المبرد: المقتضب، ١/ ٣٦٣.

(١٣٧) سيبويه: الكتاب، ٣/ ٣٢٤.

(١٣٨) المبرد: المقتضب، ١/ ٣٨٨.

(١٣٩) ابن منظور: لسان العرب، مادة (ي م ن).

(١٤٠) أبو البركات الأنباري: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م، ١/ ٣٣٨.

(١٤١) المبرد: المقتضب، ٢/ ٨٧.

(١٤٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٥/ ١٨.

(١٤٣) أبو حيان الأندلسي؛ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م، ٤/ ١٧٧٣.

(١٤٤) المبرد: المقتضب، ١/ ٢١٨.

(١٤٥) (ـــــــــــ)، ٢/ ٩٠.

(١٤٦) (ـــــــــــ)، ٢/ ٨٦.

(١٤٧) (ـــــــــــ)، ١/ ١-٢١٨/ ٢-٣٦٢/ ٩٠.

(١٤٨) (ـــــــــــ).

(١٤٩) (ـــــــــــ)، ١/ ٢١٩،٢١٨.

(١٥٠) (ـــــــــــ)، ١/ ٢١٩.

(١٥١) (ـــــــــــ)، ٢/ ٨٧.

(١٥٢) السيرافي: شرح كتاب سيبويه، ٥/ ١٢، وكمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص١٢٥.

قائمة المصـــــادر والمراجـــــع

أولًا: بالمصادر اللغة العربية:

إبراهيم السامرائي:

- التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس، بيروت-لبنان، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

ابن الأنباري؛ أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ):

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.

ابن جني؛ أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢ه):

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي الجندي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.
- المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط١، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

ابن سيده؛ أبو الحسن علي بن إسماعيل:

- المخصص، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

ابن كمال باشا:

- الفلاح في شرح المراح (ضمن شرحان على مراح الأرواح في الصرف)، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩هـ=١٩٥٩م.

ابن منظور؛ أبو الفضل محمد بن مكرّم (ت٧١١هـ):

- لسان العرب، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلًا كاملًا ومذيلة بفهارس مفصلة.

ابن يعيش؛ أبو البقاء يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ):

- شرح المفصل للزمخشري، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م.

أبو حيان الأندلسي؛ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف:

- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

الاستراباذي؛ رضي الدين محمد بن الحسن:

- شرح شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

برجشتراسر:

- التطور النحوي للغة العربية محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩م المستشرق الألماني برجشتراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

تمام حسان:

- اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ):

- كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

ديكنقوز؛ شمس الدين أحمد:

- شرح مراح الأرواح، وبهامشه: الفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩هـ=١٩٥٩م.

الزَّبيدي؛ أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق (ت١٢٠٥ه):

- تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مصطفى حجازي، راجعته لجنة فنية من وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

سيبويه؛ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ):

- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأجزاء: الأول والثاني والثالث، ط٣، ١٤٠٨ه=١٩٨٨م. الجزء الرابع، ط٢، ١٤٠٢ه=١٩٨٢م.

السيرافي؛ أبو سعيد الحسن (ت٣٦٨هـ):

- شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

شمس الدين أحمد:

- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٣، ١٣٧٩ه=١٩٥٩م. «شرح مراح الأرواح» لـ (ديكنقوز) بأعلى الصفحة، وبهامشه «الفلاح في شرح المراح» لابن كمال باشا.

صباح عطيوي عبود:

- المقطع الصوتي في العربية، دار الرضوان، عمان-الأردن، ط١، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

العسكري؛ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل:

- التَّلخِيص في مَعرفَةِ أسمَاءِ الأشياء، تَحقيقِ: عزة حسن، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٦م.

علي عبد الله حسين العنبكي:

- الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، دار الرضوان، عمان-الأردن، ٢٠١٣م.

الكفوي؛ أبو البقاء أيوب بن موسى:

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، المحقق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة–بيروت.

كمال بشر:

- دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٩٩٨م.

كوثر محمد عبد الفتاح الخولي:

- سراج الباحثين عن منتهى الإتقان في تجويد القرآن، راجع المادة العلمية كمال محمد المهدي وأحمد أحمد مصطفى أبو الحسن، راجع المادة اللغوية خالد محمد مصطفى، مطبعة الخط الذهبي، المجلد الأول، ط١٠، (طبعة مزيدة منقحة)، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م. المجلد الثاني، ط٥، (طبعة مزيدة منقحة)، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م.

المبرد؛ أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ):

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

محمود فهمي حجازي:

- علم اللغة العربية مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، دار غريب، القاهرة.

محمد حسن حسن جبل:

- المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، مكتبة الآداب–القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

ثانيًا: باللغة الألمانية:

Bergsträsser; Gotthelf:

- Einführung in die semitischen Sprachen, München: Hueber, 1928.